



التوصيات السياسية
بشأن
النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة للمنظم الغذائية المستدامة
التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية

المسودة صفر

تتضمن هذه المسودة صفر، التي تم إعدادها بدعم من الاستشاري الفني وجهات الاتصال الفنية التي عينها كل من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والتحالف بين المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي والمركز الدولي للزراعة، الاستوائية ما يلي:

- (1) التعقيبات على مذكرة المقرر التي تمت مناقشتها خلال اجتماع مفتوح انعقد في 27 يناير/كانون الثاني 2020؛
- (2) التعليقات الخطية الواردة بداية شهر فبراير/شباط 2020؛
- (3) المساهمات الخطية الواردة من خلال دعوة مفتوحة أُطلقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2019؛
- (4) والنتائج التي خلصت إليها المناقشة العامة خلال الدورة السادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

لوثائق ذات الصلة متاحة على الموقع: <http://www.fao.org/cfs/workingspace/workstreams/agapp/ar>

يُدعى أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى تقديم مساهماتهم الخطية في المسودة صفر إلى العنوان التالي: cfs@fao.org، مع التركيز على جوهر الوثيقة والاقتراحات الملموسة للتحسينات بحلول 18 مارس/آذار 2020.

(1) تدعو خطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030 إلى " اتخاذ الخطوات الجريئة المفضية إلى التحول التي تلزم بصورة ملححة للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود.¹ وتتسم النظم الزراعية (المحاصيل والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك والغابات) والغذائية² بأهمية أساسية لهذا التحول. وعلى الصعيد العالمي، يعاني 820 مليون شخص من نقص في التغذية فيما يعاني مليارا شخص من الوزن الزائد. ووفق الوتيرة الحالية، من المرجح أن المقاصد المتصلة بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق في مناطق عديدة من العالم.³ ويواجه العديد من المنتجين والعاملين في النظم الغذائية ظروف عمل وتعويضات غير مرضية. ويُقدَّر أن ثلث جميع الأغذية التي يتم إنتاجها على الصعيد العالمي يُفقد أو يُهدر. كما أن ممارسات الإنتاج الزراعية غير المستدامة وتغير المناخ تزيد الضغوطات على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، في حين تتواصل خسارة الأراضي المنتجة بسبب تدهورها.⁴

(2) هناك تنوع في النظم الغذائية التي تتواجد ضمن سلسلة متواصلة، ويمكن النظر إليها من مستويات مختلفة، وغالبًا ما تتعايش جنبًا إلى جنب ضمن البلد ذاته.⁵ وقد أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي كتوجيهات عامة بثلاثة أنواع واسعة من النظم الغذائية⁶ يواجه كل منها فرصًا وتحديات خاصة، ولا سيما في ما يخص توفر العمل والظروف الإيكولوجية. وبإمكان جميع النظم الغذائية أن تساهم على نحو أكبر في الاستدامة وفي الأمن الغذائي والتغذية. ويتطلب تحقيق هذه الإمكانية الانخراط في مسارات انتقال تستجيب إلى ظروفها. وثلاثة مبادئ تشغيلية مترابطة تعرّف مسارات الانتقال نحو تحقيق استدامة النظم الغذائية للأمن الغذائي والتغذية: (1) تحسين كفاءة استخدام الموارد؛ (2) تعزيز القدرة على الصمود؛ و(3) ضمان العدالة/المسؤولية الاجتماعية.⁷

1 الأمم المتحدة (2015) تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2 يُحدّد فريق الخبراء الرفيع المستوى النظام الغذائي على أنه "العناصر (البيئة والأفراد والمدخلات والعمليات والبنى الأساسية والمؤسسات، وما إلى ذلك) والأنشطة المتصلة بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وإعدادها واستهلاكها، وبنواتج هذه الأنشطة، بما في ذلك النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية".

3 القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تنمية الزراعة، والأمن الغذائي والتغذية، 2019. A/RES/74/242

4 يوفّر عدد من عمليات التقييم العالمية أدلة على هذه التحديات، بما في ذلك: منظمة الأغذية والزراعة، 2019. حالة التنوع البيولوجي في العالم للأغذية والزراعة؛ المدير الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2019. تقرير التقييم العالمي عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ المدير الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2018. تقرير تقييم عن تدهور الأراضي وترميمها؛ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، 2019. تغير المناخ والأراضي: تقرير خاص صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، وإدارة الأراضي المستدامة، والأمن الغذائي وتدفقات غازات الدفيئة في النظم الإيكولوجية البرية.

5 فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2017. التغذية والنظم الغذائية. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

6 التقرير النهائي للدورة الرابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي.

7 فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2016. التنمية الزراعية المستدامة للأمن الغذائي والتغذية: ما هي أدوار الثروة الحيوانية؟ تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

(3) من الضروري وضع نهج ابتكارية لتحقيق التحوّلات في النظم الغذائية. ويشمل الابتكار تغييرات في الممارسات والمعايير والأسواق والترتيبات المؤسسية التي يمكن أن تُشجع قيام شبكات جديدة تتحدى الوضع الراهن لإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها.⁸ ويجب أن تساهم النهج الابتكارية للنظم الغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية في الأبعاد الثلاثة للاستدامة (البعد الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي) بحيث توّطد الركائز الأربع للأمن الغذائي والتغذية (التوافر وإمكانية الحصول والاستقرار والاستخدام). فالابتكارات، التي تتضمن، على سبيل المثال وليس الحصر التكنولوجيات، يجب أن تكون متلائمة مع السياق، ومعقولة الكلفة، وسهلة المنال وأن تستجيب إلى احتياجات المزارعين الأسريين. ولن يتم تسخير النهج الابتكارية من دون إحداث تغييرات كبيرة في السياسات على المستويات الدولية والوطنية والمحلية.

(4) وتقوم عدة نهج ابتكارية يمكن توصيفها على امتداد محور يبدأ بزيادة كفاءة استخدام المدخلات وصولاً إلى إعادة تصميم جوانب مختلفة في الزراعة والنظم الغذائية، بما في ذلك الأسواق والحوكمة. وهي تتضمن مثلاً، النهج والتكنولوجيات التالية: الزراعة الإيكولوجية،⁹ والتكنولوجيا الحيوية، والرقمنة، والحراثة الزراعية، والزراعة الدائمة، والزراعة الدقيقة، وتربية الأحياء المائية، والزراعة الذكية مناخياً، والزراعة العضوية، والزراعة المحمية وسلاسل القيمة الغذائية المستدامة.

(5) ويمكن أن يكون نهج ابتكاري ما ذات الصلة نوعاً ما بسياق محدد كإحدى وظائف طبيعة التحدي والسياق القائم.¹⁰ ويجب أن تُنقذ مسارات الانتقال المحددة والمتمايزة باتجاه قيام أنظمة غذائية مستدامة لأنواع مختلفة من النظم الزراعية والغذائية، على أن تكون مكيفة مع السياق والتوقعات المحلية. ويتوفر طيفٌ من المسارات والنهج المختلفة التي تتضمن نهج إيكولوجية زراعية ونهج التكثيف المستدام.

(6) وتبرز الرقمنة من بين النهج الابتكارية الحالية الأكثر أهمية والبعيدة المدى، سيما أنها تطرح نموذجاً جديداً للابتكار. فالتكنولوجيات، والخدمات، والمنتجات والمهارات الرقمية تحوّل بشكل أساسي الاقتصاديات الحديثة وكامل نظم الإنتاج والإدارة والحوكمة بوتيرة سريعة. ومن الواضح أن الرقمنة قادرة على الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتحسين سبل العيش، وبخاصة في المناطق الريفية، شرط توفر إمكانية الحصول على هذه التكنولوجيات. ويمكن أن تدعم الرقمنة أصحاب الحيازات الصغيرة في تحسين إدارة مواردهم وتنافسيتهم. ويمكن أن تؤدي أيضاً إلى دمج أقوى للشباب من خلال استحداث وظائف أكثر جاذبية في المناطق الريفية، والحؤول دون هجرة الشباب من المناطق الريفية إلى المدن.

⁸ فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2019. النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة للنظم الزراعية والغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

⁹ وصّف مجلس المنظمة الزراعية الإيكولوجية خلال عشرة عناصر (منظمة الأغذية والزراعة، 2019، العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية - الوثيقة CL 163/13 Rev. 1

¹⁰ انظر مثلاً قرار مؤتمر المنظمة 2019/7، إدماج نهج الزراعة المستدامة على نحو أكبر، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية في أنشطة التخطيط المستقبلية لمنظمة الأغذية والزراعة

(7) غير أن الرقمنة قد تولّد المخاطر، وبخاصة للأغلبية الكبيرة من المزارعين الذين هم أصحاب حيازات صغيرة. وتتضمن هذه المخاطر تعميق مواطن اللامساواة الهيكلية من خلال الفجوة الرقمية، وتعرض ملكية البيانات وخصوصيتها إلى الخطر لدى مراكمة البيانات الكبيرة، وبخاصة بالنسبة إلى الأشخاص الأقل قدرة على حماية مصالحهم مثل أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين. كما أن غياب الشفافية والمصدقية في هذه المسائل مثل ملكية البيانات، والخصوصية والمسؤولية يساهم في مجموعة من التحديات التي يمكن التصدي لها من خلال إطار سياساتي تنظيمي لإيجاد فرص آمنة ومتكافئة للقطاع.¹¹

(8) في حين لا توجد حلول تتمثل بنهج واحد يناسب الجميع، ينبغي لجميع الحكومات أن تبذل الجهود لتعزيز الاستدامة البيئية، والاجتماعية والاقتصادية لجميع النظم الغذائية وفقاً للالتزامات الوطنية والدولية. ويرد ضمن هذه الالتزامات الأساسية الحق في الأغذية، الذي يمكن أن يوجّه الجهود لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع. كما أن عمليات تقييم الأثر حاسمة الأهمية لفهم آثار النهج الابتكارية على استدامة النظام الغذائي، والأمن الغذائي والتغذية والحق في الغذاء.

(9) وُضعت التوصيات التالية بالاستناد إلى الاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية عن "النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة للنظم الغذائية المستدامة التي تضمن الأمن الغذائي والتغذية". كذلك، تستند التوصيات على السياسات والأدوات القائمة والمتصلة بلجنة الأمن الغذائي العالمي،¹² وتكملها بطريقة تآزرية، فضلاً عن الصكوك والعمليات العالمية ذات الصلة مثل عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، وإعلان الأمم المتحدة عن حقوق الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون في المناطق الريفية (الجمعية العامة للأمم المتحدة)، وخطة العمل العالمية للتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة ورصد تنفيذها ومؤتمر قمة الأمم المتحدة حول النظم الغذائية.

¹¹ منظمة الأغذية والزراعة، 2020. تحقيق إمكانات الرقمنة لتحسين نظام الأغذية الزراعية: اقتراح مجلس رقمي دولي جديد للأغذية والزراعة. مذكرة مفاهيمية، روما

¹² بخاصة الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإطار العمل للأمن الغذائي والتغذية في الأزمان الممتدة، ومبادئ الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية.

التوصيات في مجال السياسات

1 - إرساء أسس السياسات لتحوّل النظم الغذائية من أجل ضمان الاستدامة، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية من خلال النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج الابتكارية

يتعين على الدول القيام بما يلي:

(10) ضمان أن تدعم السياسات العامة، والميزانيات والحوافز النظم الغذائية المستدامة على نحو متسق، من خلال تكييف السياسات وإعادة توجيه الميزانيات والحوافز بالاستناد إلى استنتاجات تقييم الأثر.

(11) ضمان أن تقوم السياسات بتشجيع الابتكارات الملائمة، والمعقولة الكلفة والمقبولة والتي تساهم في الأبعاد الثلاثة للاستدامة - الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي - بحيث تعزز الركائز الأربع للأمن الغذائي والتغذية (التوافر وإمكانية الحصول والاستقرار والاستخدام).

(12) تعزيز دور القطاع الخاص في رصد وتنظيم النهج الابتكارية، بما في ذلك التكنولوجيات، التي تؤثر على النظم الغذائية المستدامة، والأمن الغذائي والتغذية والحق في الغذاء.

(13) وضع الاستراتيجيات لدعم الانتقال إلى النظم الغذائية المستدامة التي تضمن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية من خلال النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج الابتكارية، بما في ذلك تحديد الأهداف الطويلة الأمد على المستويين الوطني والإقليمي، وضمان الاتساق بين السياسات عبر القطاعات بمشاركة الإدارات العامة وأصحاب المصلحة ذات الصلة المعنيين بالزراعة، والغابات، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والمالية، والتجارة، والطاقة والبيئة.

(14) تشجيع ترتيبات الحوكمة الشاملة والتشاركية للنظم الغذائية، ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المشتركة بين القطاعات وفقاً لأدوارهم، وحقوقهم ومسؤولياتهم.

التخطيط القائم على المجال لإقامة نظم غذائية متنوعة وقادرة على الصمود

(15) دعم استخدام التخطيط التشاركي والشامل لإدارة الأراضي للتعرف إلى الممارسات المستدامة محلياً وتعزيزها بهدف حماية الموارد الطبيعية المشتركة على مستويات مختلفة (المشاهد الطبيعية والمجتمع المحلي، والمستويات الوطنية، والإقليمية والعالمية)، ولتوطيد الأسواق المحلية، والوطنية والإقليمية.

(16) بناء رأس المال الاجتماعي وإقامة الأجهزة الشاملة على مستوى المشاهد الطبيعية لكي يتسنى تنفيذ العمليات السياساتية على نطاق يسمح بإدارة خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية (خدمات التوفير والتنظيم والدعم والخدمات الثقافية) والمقاضيات في ما بينها.

(17) حين يكون من الضروري توفير فرص للعمل الريفي، النظر في إمكانيات النهج الزراعية الإيكولوجية للحفاظ على الوظائف الموجودة وتشجيع استحداث فرص العمل اللائق.

(18) ضمان الحماية القانونية لإمكانية الوصول إلى الحقوق العرفية وحقوق الحيازة الخاصة بصغار منتجي الأغذية، بما يتضمن النساء والشباب والمعدمين والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، تمسياً مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي.

2 - دعم الانتقال إلى نظم غذائية متنوعة وقادرة على الصمود

يتعين على الدول القيام بما يلي:

تعميم التنوع البيولوجي ونهج النظام الإيكولوجي¹³ من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

(19) تشجيع النظم الإيكولوجية الزراعية المتنوعة والقادرة على الصمود التي تجمع التربة، والمياه والموارد الوراثية (المحاصيل، والإنتاج الحيواني، والأشجار والأنواع المائية)، وغيرها من العناصر في نظم متنوعة مكانياً وزمانياً، تدعم العمليات الطبيعية والتفاعلات البيولوجية التي تحقق أوجه تآزر مثلى تجعل وحدات الإنتاج المتنوعة قادرة على رعاية خصوبة تربتها، والمياه في تربتها، وحماية محاصيلها، وصحة الحيوانات فيها وإنتاجيتها.

(20) استخدام المواد الكيميائية الزراعية بالطريقة المثلى وتشجيع النظم الابتكارية التي تحدّ من الاستخدام المفرط لها والاعتماد عليها. تعزيز وإنفاذ الأنظمة الخاصة باستخدام المواد الكيميائية الزراعية من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة وتحسينها.

(21) دعم المساهمة الكبيرة التي قدمها المزارعون الأسريون وما زالوا يقدمونها لصون وتنمية الموارد الوراثية من خلال الترويج لحقوق المزارعين وتقاسم المنافع، كما تقرّ به نصوص الاتفاقية الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، واتفاقية التنوع البيولوجي من خلال حماية حقوق المزارعين في حفظ بذورهم، واستخدامها وتبادلها.

(22) تشجيع أنماط الاستهلاك المستدام التي تحافظ على الموارد الطبيعية أو تحسّنها بدلاً من أن تستنزفها، ودعم الاقتصاديات الدائرية.

(23) تعزيز النهج الابتكارية إزاء الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، بدعم من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

¹³ تمت المصادقة رسمياً على نهج النظام الإيكولوجي في مايو/أيار 2000 خلال الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي، من خلال القرار 6/5 وتم تنفيذه بموجب القرار 11/7.

- (24) الترويج للأنماط الغذائية الصحية المستدامة¹⁴ من خلال تعزيز تنوع الإنتاج والثقيف الغذائي والتغذوي، مع مراعاة السياق والثقافة على الصعيد المحلي، بما في ذلك النظم الغذائية الأصلية والتقليدية.
- (25) دعم المستهلكين والمزارعين الأسريين ذوي الدخل المنخفض من خلال سياسات خاصة بالمشترى العامة (بما في ذلك لبرامج التغذية المدرسية، وشبكات أمان أخرى، والمعونة الغذائية والآليات التنظيمية العامة وآليات الجهوية) بالاستناد إلى الأغذية المنتجة محلياً على نحو مستدام، ودمج برامج الحماية الاجتماعية مع تنمية القدرات للإنتاج الزراعي المستدام.
- (26) الترويج للتوسيم الغذائي الملائم، تمشيًا مع المعايير الوطنية والدولية المرعية، بما يتيح للمستهلكين القيام بخيارات واعية ومستنيرة تؤدي إلى أنماط غذائية صحية مستدامة.

الأسواق للنظم الغذائية المستدامة

- (27) دعم النهج الابتكارية في سلاسل القيمة الغذائية القصيرة، بما في ذلك البنية التحتية الملائمة، ونظم الضمان التشاركية (مع الامتثال للسياسة العامة ومعايير السلامة)، والتكنولوجيات الرقمية مع الضمانات المناسبة.
- (28) دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقدّم السلع والخدمات للنظم الغذائية المتنوعة والقادرة على الصمود.
- (29) الترويج للأسواق المحلية، والإقليمية والعالمية التي تساهم في النظم الغذائية المستدامة التي تحقق الأمن الغذائي والتغذية.

3 - تعزيز عمليات التقييم الشاملة للرصد والتأثير لضمان أن تدعم النهج الابتكارية النظم الغذائية المستدامة التي توّطد الأمن الغذائي والتغذية.

يتعيّن على الدول القيام بما يلي:

- (30) تطبيق أطر التقييم على نطاق النظام لتقييم أداء النظم الغذائية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك على الأمن الغذائي والتغذية والحق في الغذاء، مع مراعاة المبادئ التالية التي تحدّد عمليات الانتقال إلى النظم الغذائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: الإنتاج التجددّي، وإعادة التدوير والكفاءة، والصحة الحيوانية، والتآزر، والتنوع، والتكامل، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وإنتاج المعرفة ونشرها، والاتساق الثقافي، والقيم الإنسانية والاجتماعية، والتواصل، والحوكمة، والتمكين والمشاركة.¹⁵

¹⁴ منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، 2019. الأنماط الغذائية الصحية المستدامة- المبادئ التوجيهية، روما. تجري حاليًا مناقشة التعريف في سياق عملية التقارب بين السياسات في لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن وضع الخطوط التوجيهية الطوعية المعنية بالنظم الغذائية والتغذية.

¹⁵ فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2019. النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج الابتكارية المبتكرة والنظم الغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

(31) تقييم آثار النهج الابتكارية إزاء استدامة النظم الغذائية، والأمن الغذائي والتغذية والحق في الغذاء.

(32) تقييم آثار الحوافز العامة بشأن استدامة النظم الغذائية، والأمن الغذائي والتغذية للجميع.

(33) تقييم العوامل الخارجية البيئية والاجتماعية (بما في ذلك الصحة العامة) الإيجابية والسلبية للنظم الزراعية والغذائية، مثل استخدام محاسبة التكاليف الحقيقية.

4 - تعزيز الدعم المقدم للبحوث، والتدريب والتعليم وإعادة تشكيل طريقة توليد المعارف وتبادلها لدعم التعلم المشترك

البحوث العابرة للاختصاصات

يتعين على مؤسسات البحوث العامة القيام بما يلي:

(34) تشجيع التكامل بين العلوم العابرة للاختصاصات، من خلال دمج المعارف العلمية العالمية والمعرفة المحلية والتقليدية ومعارف السكان الأصليين، بما في ذلك معارف المنتجين والتجار، في عمليات الابتكار التشاركية التي تدعم التحوّل إلى نظم غذائية مستدامة.

(35) وضع ودعم البحوث العابرة للاختصاصات والتشاركية التي تدعم التعلم المشترك بين الممارسين والباحثين والنشر الأفقي للتجارب بين الممارسين، مثل شبكات المزارعين وجماعات الممارسين، مع الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لتسهيل إقامة شبكات أوسع نطاقاً.

الابتكار من أجل التعلم المشترك

(36) تعزيز توليد المعرفة وتقاسمها، بما في ذلك المعرفة المحلية، ومعارف السكان المحليين، في عمليات الابتكار التشاركية لوضع وتنفيذ ممارسات إيكولوجية زراعية وممارسات ابتكارية أخرى من أجل الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة.

(37) تعزيز التبادلات وإقامة الشبكات بين الجهات الفاعلة التي تتمتع بمعرفة وخبرة طويلة الأمد لجهة العيش في ظروف مناخية خاصة والجهات التي يجب أن تتعلّم كيف تتكيف مع هذه الظروف.

(38) حماية وتعزيز نظم التراث الغذائي والزراعي باعتباره مصدرًا هامًا في إعادة تشكيل جيل المعرفة والبحوث، والإقرار بدور النساء في هذا التراكم للمعارف.

(39) تحديد الفجوات في المعرفة، وبخاصة دعم البحوث في مجال التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، والتنوع البيولوجي، والجودة التغذوية لمختلف المنتجات الغذائية ومحتواها من المغذيات، من خلال توليد المعارف والدراية والحفاظ عليها على المستوى الإقليمي، وتعزيز الصفة الفاعلة للمزارعين الأسريين، ومحو الأمية المالية ومهارات إدارة مؤسسات الأعمال للمزارعين.

(40) تعزيز البحوث العامة لتقييم أثر استخدام المواد الكيميائية الزراعية على صحة الانسان، والحيوان والبيئة.

(41) وضع وتطبيق بروتوكولات البحوث لمعالجة أوجه الخلل في القوة وتضارب المصالح في ما يتعلق بتوليد المعارف بشأن إنتاج وتجهيز الأغذية، والتحقق منها، ونشرها عبر تقييم مختلف مصادر المعرفة وسد الفجوات بين المعارف المستحدثة والمنقولة عبر الحركات الاجتماعية من جهة والبحوث من جهة أخرى.

تنمية القدرات

(42) تشجيع تغطية مفهوم "الانتقال إلى النظم الغذائية المستدامة" بشكل صريح في المناهج المدرسية والجامعية مع إدماج التعلم العملي والتجريبي.

(43) تعزيز برامج تدريب العاملين في مجال الإرشاد الزراعي والصحة العامة، بما في ذلك على مساهمة النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة إزاء التغذية وصحة الإنسان والحيوان والبيئة.

الاستثمار في البحوث، والتدريب والتعليم بما يدعم الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة

(44) زيادة الاستثمار الرشيد في البحوث، والتدريب الرسمي وغير الرسمي والتعليم على المستويات كافة لدعم النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة، مع الحرص على إيلاء الأولوية للاحتياجات والقدرات الخاصة بالسياق ولاحتياجات المنتجين الزراعيين، بما في ذلك النساء والشباب.

(45) إعادة توجيه الاستثمارات الحالية في مجال البحوث والتنمية إلى تعزيز تنوع النظم الغذائية المستدامة وقدرتها على الصمود.

(46) إيلاء الأولوية للبحوث العامة وتعزيزها للاستجابة إلى احتياجات المزارعين الأسريين، بما في ذلك النساء والشباب.

5 - تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وتمكين المجموعات الضعيفة والمهمشة ومعالجة أوجه عدم المساواة في القوة في النظم الغذائية

يتعين على الدول القيام بما يلي:

صنع القرارات الشاملة والديمقراطية

(47) دعم آليات صنع القرارات الشاملة والديمقراطية على جميع المستويات في النظم الغذائية، واتخاذ تدابير محددة لضمان مشاركة أصحاب الحقوق، بما في ذلك الفئات المهمشة والضعيفة الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وغيرهم من أصحاب المصلحة.

(48) دعم دور أصحاب الحيازات الصغيرة، والفلاحين، والسكان الأصليين، والمزارعين الأسريين، بما في ذلك النساء والشباب، كوكلاء مركزيين في عمليات الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة تضمن الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك من خلال الإحقاق التدريجي للحق في الغذاء.

النساء والشباب

(49) الاستثمار في برامج التدريب ومنصات التدريب الأفقي على النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة الكثيفة المعارف، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية مع الضمانات الملائمة.

(50) تعزيز الاستثمار الرشيد وتوفير الحوافز للنساء والشباب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يقودها المجتمع المحلي والتي تدعم النظم الغذائية المستدامة.

(51) تشجيع مشاركة الشباب في أنشطة الإنتاج، والتجهيز والتسويق، بما في ذلك الوظائف الخضراء، بوصفها تشكل فرصاً مستحبة للعمل اللائق للشباب.

(52) الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الريفية لتقليص الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية وجعل الحياة الريفية جذابة للشباب.

(53) ضمان إيلاء الاهتمام الملائم لاحتياجات الشباب والفتيات.

(54) تمثيلاً مع اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، دعم السياسات والبرامج والإجراءات التي تحدث تحولاً في الوضع الجنساني وتدعم استقلالية المرأة وحقوقها في تقرير مصيرها، وتتصدى للأسباب الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين في النظم الغذائية على مستوى المعايير، والعلاقات، والهياكل المؤسسية، لا سيما عبر الحرص على أن تضمن القوانين والسياسات المساواة بين الرجال والنساء، والدخل المتساوي، وتقاسم السلطة والحصول على الموارد والخدمات العامة والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس والتحييز الجنسي؛

- (55) تقوية اتحادات ومنظمات وتعاونيات منتجي الأغذية ومستهلكيها التي تبني القدرات وتولد المعارف وتبادلها بهدف تيسير اعتماد النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة التي تدعم الانتقال إلى النظم الغذائية المستدامة.
- (56) إقامة الآليات لمعالجة الاختلال في القوة والتضارب في المصالح في ما يخص إنتاج الأغذية، وتجهيزها وتسويقها، وضمان قيام آليات التشاور الملائمة.
- (57) تقييم آثار تركّز مراقبة الأسواق في قطاعي الزراعة والأغذية على الصفات الفاعلة للجهات المعنية في النظام الغذائي وتأثيراتها على الحق في الغذاء.

الخطوات المقبلة

بهدف العمل بالتوصيات، يتم التطرق إلى الإجراءات التالية في المؤسسات الحكومية الدولية ذات الصلة.

يتعين على لجنة الأمن الغذائي العالمي القيام بما يلي:

- (58) رفع التوصيات السياساتية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي وتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل نظم زراعية وغذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية إلى الأمين العام للأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية.
- (59) الطلب إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى النظر في كيفية توجيه عمليات التقييم الشاملة القائمة للنظم الغذائية،¹⁶ بما في ذلك المقاييس والمؤشرات، للانتقال إلى النظم الغذائية على أفضل وجه، وإلى تقديم استنتاجاته كمساهمة في قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية.
- (60) مع الأخذ في الاعتبار أن اتفاقية التنوع البيولوجي تقوم بتحديد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي عام 2020 (و2020 هي أيضاً السنة الدولية للصحة النباتية)، تنظيم حوار رفيع المستوى حول مساهمات التنوع البيولوجي في النظم الغذائية المستدامة كمساهمة في قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية؛ والدعوة لتعاون منظمة الأغذية والزراعة وبخاصة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لها، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، واللجان الفنية للمنظمة واتفاقية التنوع البيولوجي.

¹⁶ تشمل جهود رصد أهداف التنمية المستدامة، وإطار مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي للأغذية الزراعية، وأداة منظمة الأغذية والزراعة لتقييم أداء الزراعة الإيكولوجية.

(61) دعم الحكومات الوطنية في استعراض آثار السياسات والحواجز على استدامة النظم الغذائية من خلال تنظيم حدث خاص لتبادل التجارب واستخلاص الدروس.

(62) ضمان أن ينظر مسار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن أدوات جمع البيانات وتحليلها في احتياجات البيانات في ما يخص الأبعاد الاقتصادية، والبيئية والاجتماعية للنظم الغذائية، مع مراعاة المبادئ التي تساهم في تشكيل مسارات الانتقال إلى النظم الغذائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (الفقرة 16).

يتعين على لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتعاون مع الوكالات التي توجد مقرها في روما، القيام بما يلي:

(63) دعوة منظمة التجارة العالمية إلى المشاركة في تنظيم حوار خلال الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي عام 2021 حول كيف يمكن للاتفاقات التجارية أن تدعم بشكل أفضل مسارات الانتقال إلى النظم الغذائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

إنّ منظمة الأغذية والزراعة مدعوة إلى القيام بما يلي:

(64) دعم عملية جمع البيانات على الصعيد الوطني حول النظم الغذائية المستدامة وتوثيق الدروس المستفادة.

(65) تقييم وتوثيق مساهمة النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية بالتعاون مع البلدان الأعضاء.

(66) البحث في الخيارات المتاحة لتعزيز الرقمنة في النظم الغذائية المستدامة وتطوير هذه الخيارات، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية مع التخفيف من المخاطر في الوقت ذاته لوضع الضمانات الملائمة.

(67) استكشاف الخيارات المتاحة لوضع آليات من أجل تقييم الآثار على نطاق النظام (الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية) للابتكارات الجديدة، بما في ذلك الرقمنة، على استدامة النظم الغذائية وقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والحق في الغذاء.

إنّ منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مدعوان إلى القيام بما يلي:

(68) تنظيم حدث خاص للبحث في الفرص والتحديات في تعزيز النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة للمزارعين الأسريين ضمن إطار عقد الأمم المتحدة بشأن الزراعة الأسرية.